

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية
حيال ألمانيا (١٩٢٤-١٩٥٢)

أ.م.د. بشرى طائس عبد المؤمن

قسم التاريخ - كلية التربية - الجامعة المستنصرية

Email: bushratias@gmail.com

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية حيال ألمانيا (١٩٢٤-١٩٥٢)

أ.م.د. بشرى طابيس عبد المؤمن

الملخص:

في وقت كانت القوى الأوروبية منهكة بتبعات الحرب العالمية الاولى، وما لحق بها من دمار من الحرب، فان الولايات المتحدة الأمريكية غدت تمتلك ثلث الرصيد الذهبي في العالم وتنتج نصف الإنتاج العالمي، بفضل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية عروض الدعم المالي لدول الاوربية المتضررة من الحروب لمساعدتها في اعادة البناء والاعمار. ومنها تقديم القروض إلى ألمانيا عبر المشروع الأمريكي داووز عام ١٩٢٤، لكي تستطيع اعادة اقتصادها ومن ثم تستطيع دفع التعويضات إلى الحلفاء، ومن بعده جاء مشروع يونغ عام ١٩٢٩، على الرغم من فشله بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، كان لاعادة ترتيب دفع التعويضات ايضاً، وعلى مدار اكثر من عشرين عاماً في مرحلة ما بين الحربين العالميتين لم تفي ألمانيا بالتزاماتها المادية الخارجية، بل فسحت المجال امام الرأسمال الأمريكي الاجتماع مع الرأسماليين والصناعيين الألمان، ودخول الاستثمار الأمريكي إليها وإلى أوروبا الغربية. فكان العصر الذهبي لازدهار الدولار بفضل تلك الأموال الموظفة في دول أوروبا الغربية، مركز الاستعمار التقليدي، واصبح الاقتصاد الألماني والاوربي على السواء رهينة بالاقتصاد الأمريكي الذي كان انتعاشه وثرائه سببا في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩. ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية من اجتياز الأزمة بنجاح، بينما كان أثرها سيئاً على أوروبا، واطهرت ضعف وهشاشة المنظومة الأوروبية اقتصادياً وسياسياً في ايجاد حلول، وكانت أوروبا اسيرة إلى الفكر الرأسمالي، والدعم المالي الأمريكي، الذي احد نتائجه ظهور انظمة يسارية متطرفة عدائية في مواقفها حيال اقرانها الاوربيين. ان جر النازيين أوروبا إلى حرب عالمية ثانية، عمق الارتباط والتبعية الأوروبية الغربية إلى الهيمنة الأمريكية، فبعد ان قاربت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء بهزيمة النازية، عقد مؤتمر بریتون وودز في عام ١٩٤٤ لوضع منظومة سياسية مالية تدير الرأسمالية الاوربية تحت

زعامة أمريكية، وتتلاقى حدوث أزمة اقتصادية يعاني عالم ما بعد الحرب منها. وكان مشروع مارشال لانعاش الاقتصاد الأوربي عام ١٩٤٧ والذي امتد إلى عام ١٩٥٢ من أهم مشاريع المساعدة الاقتصادية التي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر وزارة خارجيتها، لاجل احتضان أوروبا وألمانيا بما كان يضمن الحفاظ على المركز الأمريكي العالمي، ومن عدم الانجراف إلى المد الشيوعي الذي شكل تهديد للقوة الأمريكية.

ومن ذلك الوقت أصبحت ألمانيا تدور في فلك السياسة الأمريكية وقراراتها، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وكانت أولى خطواته مشروع داوز عام ١٩٢٤.

الكلمات المفتاحية: مشروع داوز، مشروع يونغ، مشروع مارشال

The Economic Policy of United States American towards German (1924-1952)

Assistant Professor Doctor : **Bushra Tais Abdulmoamen**

Mustansiriya University – College of Education - Department of History

Email: bushratias@gmail.com

Abstract:

At a time when the European Powers were exhausted by the Consequences of World War I, and the Devastation that befell them from the War, the United States of America now possessed the world's triple Golden Balance and produced half of the world's Production. and the United States of America Providing Offers of Financial Support to European Countries Affected by the Wars to help them in Reconstruction , Including providing loans to Germany through the American Dawes Plan in 1924, so that it could restore its economy and then be able to pay compensation to the Allies, and they could to pay off their debts to U.S.A. and after it came the Young Plan in 1929, despite its failure due to the economic crisis, it was to rearrange the payment of reparations too. For more than twenty years in the period between the two world wars, Germany did not fulfill its foreign financial obligations. Rather, it opened the way for American capital to meet with German financiers and industrialists, and for American investment to enter it and Western Europe. Thus, it was the golden age of the dollar's prosperity thanks to the money invested in Western European countries, the traditional center of colonialism, and the German and European economies alike became hostage to the American economy, whose

prosperity and wealth were the cause of the global economic crisis in 1929. The United States of America succeeded in successfully overcoming the crisis, while its impact was bad on Europe, and demonstrated the weakness and fragility of the European system. Economically and politically in finding solutions, Europe was captive to capitalist thought and American financial support, one of the results of which was the emergence of extreme leftist regimes that were hostile in their positions towards their European peers. The Nazis dragged Europe into a second world war, deepening the Western European connection and dependency on American hegemony. After the Second World War was nearing its end, the Bretton Woods Conference was held in 1944 to establish a political-financial system that would manage European capitalism under American leadership, and avoid an economic crisis that might suffer. In the post-war world, the Marshall Plan for the economic revitalization of Europe in 1947, which extended to 1952, was one of the most important economic aid projects adopted by the American administration through its Ministry of Foreign Affairs, and embracing Europe and Germany in a way that ensured the preservation of the American global position, from not being Europe drawn into the communist tide that was spreading, A threat to American power.

Keyboard: Dawes Plan, Young Plan, Marshall Plan

المقدمة:

في الحرب العالمية الاولى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية في منأى من دمار الحرب لبعد أراضيها عن ميدان القتال فيها. وهذا ساعد الميزان الأمريكي من ان يحقق فائضاً نقدياً كبيراً وصل إلى ٣ مليار دولار خلال عام من دخولها الحرب ضد المانيا في ٦ نيسان ١٩١٧، والذي جاء من القروض الأمريكية المقدمة لتمويل الآلة الحربية إلى الحلفاء، ومن ارتفاع في حجم صادراتها من السلع والخدمات إلى الدول الأوروبية، ومن عقد اكبر الصفقات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية مما ادى الى تدفق الذهب من أوروبا بكميات كبيرة إلى البنوك الأمريكية المنتشرة في أنحاء الولايات الأمريكية. ووفق آلية مصرفية اتبعتها البنوك الأمريكية، تعتمد على الذهب في دفع الديون المستحقة، وتودعه في البنوك الفيدرالية التابعة لها. والتي بدورها هذه البنوك أصبحت قادرة اكثر على الإقراض وتقديم الائتمان. وبهذه العمليات المصرفية نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز رصيدها

الذهبي عالمياً، على حساب أوروبا المنهكة من الحروب (زكي، ١٩٨٧م، الصفحات ٩٧-١٠١).

ومن اجل منع التضخم، وتحقيق الاستقرار النقدي بهدف تقوية الرصيد الذهبي الامريكي تم اتباع سياسة انكماشية عبر خفض كمية القروض ورفع سعر الخصم إلى البنوك، وأيضاً عدم الاعتماد على البنوك للحصول على الموارد المالية للولايات المتحدة الأمريكية، لاجل تستطيع دفع الديون المستحقة عليها بالذهب أو على اساس اسعار صرف ثابتة تضمن بها استمرار دفع معاملاتها الخارجية.

ولكي تصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى هدفها استغلت الانكماش الاقتصادي في دول أوروبا بعد الحرب. مع انها كانت تدعي نهج سياسة العزلة في علاقاتها مع الدول الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، ولا تتدخل في الامور السياسية الأوروبية، وتعقيدها، لكنها لم تتوان عن التدخل في الامور الاقتصادية في أوروبا، لذلك سعت العمل على تثبيت قيمة العملات الأوروبية على اساس هذا الانكماش، لتحقيق مكاسب كثيرة من ذلك. كما وظفت الولايات المتحدة الامريكية القضية الألمانية على اثر هزيمتها في الحرب لتكون فريسة لسياسة الانكماشية، مستغلة قضية التعويضات الألمانية إلى الحلفاء (بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا)، فطالبت من دول أوروبا دفع ديونها بالذهب مع علمها بعدم قدرة أوروبا المدمرة والمنهكة اقتصادياً على ذلك، والنقود المتداولة في أوروبا في تراجع، نتيجة تردي الاسعار والاجور، بسبب العجز عن تسديد ما بذمة أوروبا من ديون* (Strouse, 1999, pp. 57-59). كما ان حاجة أوروبا الى التصدير لاستعادة قدرتها الاقتصادية، اضطرت الاستجابة لمطلب الأمريكي لتسديد ديونها بتصدير بعض ما تملكه من الذهب. ومن جانبهم

* تقدر الديون الأمريكية التي بذمة الحلفاء ١,٩ مليار دولار، وقروض تقدر بحوالي ٤٠٧ مليون دولار عام ١٩١٩، من ضمنها مطالبتها لفرنسا سداد اكثر من ٤٠ مليار فرنك كتعويضات عن المعدات الحربية الأمريكية التي تركت في فرنسا، وهذا المطلب اغضب الفرنسيين، اما بريطانيا لم تلق اي استجابة أمريكية في عدم مطالبتها بالتعويضات ألمانية اذا اسقطت الديون الأمريكية عنها (Strouse, 1999, p. 46)

زاد الحلفاء الأوروبيون ضغطهم على ألمانيا لقبول شروط معاهدة فرساي في ٨ حزيران ١٩١٩ ومنها احتلالهم أراضي الراين (او ما تعرف باللاتيني رينانيا، وهي الاقاليم امتداد غرب نهر الراين، وشملت اجزاء الابلاتينات، وشمال الراين وستفاليا، وهسن)، وهذه الاقاليم تعد مركز الصناعة الألمانية، إلى عام ١٩٣٥، من اجل ضمان دفع المانيا التعويضات * (البناء، ١٩٧٧، صفحة ٣٠٣).

ولم تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات التعويضات بسبب رفض الكونغرس الأمريكي مشاركتها في رئاسة لجنة التعويضات، بل عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية منفردة مع ألمانيا عام ١٩٢١، وترك امر الألمان بيد الناقلين عليها من الأوروبيين وفي مقدمتهم فرنسا التي استولت على الالزاس واللورين ومناجم السار، وفرض الحلفاء الأوروبيين في اجتماع لندن عام ١٩٢١ على المانيا دفع مبلغ ٢٦٩ مليار مارك ذهب، ودفع عيني من فحم، وكيميائيات، وسلع مصنعة مثل معدات السكك الحديدية كتعويضات لمدة تمتد بين عامي (١٩٢١-١٩٦٢)، وبعد احتجاج ألمانيا على المبلغ الذي كان يفوق إمكانياتها، خفض المبلغ إلى ١٣٢ مليار مارك ذهبي، منها ٥٠ مليار مارك ذهبي كسندات بدون قيد أو شرط. ولكن الدفع لم يستمر طويلا، لان العجز النقدي للمارك الالمانى زاد في عام ١٩٢١، وقفز سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد مقابل المارك الألماني بشكل كبير من ٤٥ مارك إلى ١٦٠ مارك خلال النصف الاول من عام ١٩٢٣، ووصل النقد المتداولة إلى ٦٠ تريليون مارك في شهر تشرين الثاني، مع طرح ٣٠ تريليون مارك كسندات خزينة قابلة للخصم من قبل البنك المركزي الالمانى، من اجل معالجة الازمة المالية (Strouse, 1999, p. 138). وبما ان دفع التعويضات قائم على اساس قدرة ألمانيا وليس على مطالب الحلفاء، فان تأخر تسليم ألمانيا الفحم والخشب كتعويضات، جعل من الصعب على ألمانيا دفع التعويضات، بالنتيجة اوقف الألمان دفعها. وهذا ما اجبر الحلفاء، من جانبهم، اتخاذ إجراءات بديلة في استحصال اموال التعويضات، فبريطانيا امتنعت عن تسليم اسهم الصناعة الألمانية إلى لجنة التعويضات. اما فرنسا وبلجيكا، كانتا

* تفاوتت نسبة الحلفاء الاوروبيين من التعويضات، كانت نسبة فرنسا ٥٢%، وبريطانيا ٢٢%، وايطاليا ١٠%، وبلجيكا ٨%، و٨% الباقية توزع على الحلفاء.

تريدان الضغط على ألمانيا للاعتراف بالهزيمة في الحرب، وقبول شروط فرساي، لذلك تم احتلال اقليم الرور مركز انتاج الفحم، والحديد والصلب، والصناعة الألمانية في اوائل عام ١٩٢٣، وتحت مبرر حاجتهما إلى الاموال والسلع. وهذا الاحتلال يعني توقف المصانع الألمانية، وزيادة البطالة مما تسبب ذلك في أحداث تضخم، وعجز مالي، وتضاءل الاحتياطي من العملات الاجنبية في البنك المركزي الألماني، مما اضطر الحكومة الألمانية إلى اصدار عملة جديدة (الرينتمارك-Rentenmark) على اساس معيار الذهب، بهدف دفع تأميمات العاطلين؛ واستمر الوضع الاقتصادي سوءاً، واثّر على الوضع الاجتماعي الألماني بشكل كبير، فانتشرت الرذيلة، وبؤر الفساد، والانحلال الاخلاقي، وانتشار الباربات، والقمار في برلين وباقي المناطق ألمانية (البناء، ١٩٧٧، الصفحات ٣٠٢-٣٠٦).

ولاجل اسعاف ومساعد الرأسمال الالمانى، دعا كبار المصرفيين والصناعيين واصحاب القرار في ألمانيا شركائهم من المصرفيين والمستثمرين الأمريكيين، والادارة الأمريكية إلى التدخل لإعادة المفاوضات حول التعويضات، ولايجاد حل لها ومخرج للزمة المالية الألمانية التي احدثها وعقدها احتلال الرور، وبما يحقق الفائدة للطرفين، من تحريك الاقتصاد الألماني. سارع بدورهم اصحاب المصارف الأمريكية وكبار قطاع الاقتصاد البريطاني ممن لهم مصالح اقتصادية في ألمانيا، الضغط على فرنسا لقبول ذلك (Steiner, 2007, p. 104)

وهناك دواعي لهذا التحرك الأمريكي:

١- ان سياسة الانكماش في أوروبا أخذت تنعكس نتائجها على الولايات المتحدة الأمريكية فلم تعد دول أوربية كبريطانيا وفرنسا قادرتين الايفاء بديوانهما اليها وهذا ما لا ترضاه.

٢- الخوف من انتقال حمى التضخم والانكماش الأوربي إلى الاقتصاد الأمريكي، وعجز السوق الأوربية في طلب السلع والبضائع الأمريكية، وبالنتيجة ان تراكم احتياطي الذهب في البنوك الامريكية لم يغن الاقتصاد الأمريكي مع تكديس إنتاجه. (البناء، ١٩٧٧، صفحة ٢٤٦)

٣- ان إبرام الاتفاق الألماني- السوفيتي عام ١٩٢٢، وتنازل الاخير عن مطالبة ألمانيا بأي تعويضات اثار حفيظة الحلفاء من وصول الحزب الشيوعي الألماني إلى السلطة، على الرغم من جهود اصحاب رؤوس الأموال والصناعيين الألمان في منع ذلك، لكن سوء الاوضاع الاقتصادية في ألمانيا خلف ازمات داخلية، واستمرار التضخم المفرط اثار حنق الكثير من الألمان، وتحديدا في صفوف الحركات العمالية والنقابية، وارتفاع اصوات مقاومة احتلال الرور. أعطى مؤشراً خطراً على الوضع الاقتصادي والسياسي الأوربي الرأسمالي المرتبط بالاقتصاد الأمريكية، واخذت الاصوات تتعالى لمن يسعفه (البناء، ١٩٧٧، الصفحات ٢٥٥-٢٥٧).

اولاً: مشروع داوز عام ١٩٢٤ واثره في المانيا:

ووفق تلك الاوضاع المضطربة في اوربا، شكلت لجنة التعويضات برئاسة الكولونيل والمصرفي الأمريكي شارل ج. داوز ما بين شهري نيسان - اب ١٩٢٤، وعلل داوز في تقريره عدم قدرة الالمان على دفع التعويضات لانهم شعب جائع، ومهزوم، ومن غير الصحيح الضغط عليه لدفع التعويضات. لذا وضع مشروع يقدم ضمانات اقتصادية لا سياسية في جعل مصادر التعويضات تشمل الضرائب على الرسوم الكمركية، والكحول، والنبذ، والسكر، ورهن عقاري بفائدة من الصناعات الالمانية بقيمة ٥ مليارات مارك، فضلا عن ايرادات السكك الحديدية بتحويلها الى شركة تحت اشراف الدول الدائنة، ووضع البنك المركزي الالمانى، الذي كان مستقل عن الحكومة الالمانية، تحت اشرافهم ايضاً، لضمان ادخال معيار الذهب، لاجل تثبيت العملة، كضمان في وصول التعويضات الى الحلفاء، مقابل تقديم قرض لالمانيا (النائب، ٢٠٠٣، صفحة ٩٦). وهذا اثار حفيظة الألمان اول الامر. لكن قبول القرض كان يدعم الاصلاح النقدي في المانيا، وهذا جرّها إلى التسوية، والمهادنة في طلب المزيد من القروض. وفعلاً، في اجتماع لندن في منتصف شهر اب وضع مشروع داوز، في منح قرض يخفف على ألمانيا دفع التعويضات، وعن طريق اقساط لمدة خمس اعوام، تبلغ مليار في العام الاول إلى ان تصل ٢,٥ مليار في العام الخامس، وبدون وضع سقف زمني نهائي لتسديد (زكي، ١٩٨٧م، صفحة ١٠٢) تلاه اصدار عملة الرايخسمارك Richsmark المدعومة من الحلفاء في ٣٠ اب، لسحب عملة (الرينتمارك)

من السوق تدريجياً، مع منح المانيا قرض بقيمة ٨٠٠ مليون مارك ذهب وبفائدة تقدر بنسبة ٨%، لتكون الراسمال الاساسي للبنك، على ان يتم اصدار نصف القرض كسندات من بنوك وول ستريت في نيويورك بإدارة المصرفي الأمريكي جي بي مورغان*، وتحت إشراف وزارة الخارجية الأمريكية (Strouse, 1999, p. 53)، لتمويل ألمانيا بمختلف المشروعات، وأيضاً لتسدّد ديونها باقساط إلى دائنيها من بريطانيا وفرنسا ولتتمكنوا بدورهم من دفع ديونهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ووفق الشروط المتفق عليها، تدفقت من خلال مشروع داوز الاموال الامريكية إلى المانيا (Steiner, 2007, p. 86).

وهناك نتائج أفرزها مشروع داوز أهمها:

- ١- كان المشروع بداية العلاقة ما بين الصناعة الألمانية وبنوك الاستثمار الأمريكية، وخطوة باتجاه إنشاء شركات متعددة الجنسيات.
- ٢- أصبح تقديم القروض وسيلة أمريكية للتدخل في شؤون العالمية، ومشروع داوز خطوة أولى باتجاه التدخل الأمريكي في الشؤون الأوربي. وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية حق فرض نظامها النقدي الذي تراه مناسباً على الاقتصاد العالمي.
- ٣- أثبت المشروع الذي كان بمثابة ملتقى مصالح رجال الاعمال والمصرفيين والصناعيين والمستثمرين وصانعي سياسة النظام الرأسمالي، ان العامل الاقتصادي

* مورغان: هو المصرفي الأمريكي جون بيبوت مورغان (١٨٦٧-١٩٤٥)، ومالك اكبر مؤسسة للخدمات المالية والمصرفية، وتعود اصول المؤسسة الى (ال مورغان وشركائه) من عام ١٨٥٤، قدمت ٦٢ مليون دولار إلى الحكومة الفيدرالية الأمريكية عام ١٨٩٠، واصبحت المؤسسة ملك صرف إلى ال مورغان عام ١٨٩٥، اتخذت المؤسسة بناية في وول ستريت في نيويورك كمقر عرف ببيت ال مورغان عام ١٩١٤. وكان مورغان ممول للذخائر وامدادات الحرب العالمية الاولى، وقدم قرض إلى روسيا بحوالي ١٢ مليون دولار، وقرض اخر بحوالي ١٥٠٠ مليون دولار إلى بريطانيا وفرنسا، وحقق القرض عمولة تقدر ٣ بحوالي مليار دولار إلى ال مورغان، كما ادار منح قروض التعويضات الألمانية وعبر الفرع مورغان غوارنت؛ وما زالت مؤسسة مورغان تمارس اعمالها المالية والتجارية لآن. (Strouse, 1999, pp. 103-350).

والربحي الرأسمالي أكثر تأثير من النظم السياسية في العلاقات الدولية، عن طريق فرض سياستهم الاقتصادية على القرار السياسي (زكي، ١٩٨٧م، صفحة ١٠٢) وكان واضحاً في الحالة الفرنسية، فهي الناقمة على ألمانيا، كانت تعاني من انهيار قيمة الفرنك عام ١٩٢٤ بسبب سياستها المالية الخاطئة، وتوقف التعويضات. ولحاجتها إلى مساعدة من حلفائها، ارتأت الاستجابة للضغوط الأمريكية والبريطانية بمجيء حكومة فرنسية أكثر اعتدالاً في مواقفها حيال ألمانيا.

٤- أظهر المشروع مدى التوافق الأمريكي-البريطاني في إيجاد توازن بين ألمانيا وفرنسا، وفي عدم انفراد قوة أوربية في السيطرة على بقية دول أوربا، وأتضح ذلك بضغط الطرفين على فرنسا لتسحب قواتها من الرور. كما وجه هذا التوازن ضربة أيضاً للاتفاق الألماني-السوفيتي وللمد الشيوعي من جهة ثانية (Heyde, 1998, pp. 48-49).

ان استعادة ألمانيا الرور، وفق اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥*، يعني استعادة الصناعة الألمانية انتعاشها، وهيمنتها على الصناعة الأوربية منذ عام ١٩٢٦. ومنها اخذ الاقتصاد الألماني يتأثر بالنمط الأمريكي فبدأ الاستثمار مع الأمريكيين في الاعمال المالية والصناعية والتجارية، وزاد الاهتمام بالصناعات الكيماوية لتطوير الإنتاج الصناعي، واستخراج الكازولين من الفحم واستخدامه في الطاقة والصناعات الكيماوية مثل المطاط الصناعي والانسجة الصناعية، مما رفع انتاج الفحم من ٨ مليون طن إلى ١٦ مليون طن عام ١٩٢٧، وزاد الإنتاج الصناعي الألماني ٥٠% بين عامي (١٩٢٤-١٩٢٩)، وحقق ذلك انخفاض في البطالة بشكل حاد، وأصبح نصيب ألمانيا من التجارة العالمية أكثر من ٣٤% على ما كانت عليه عام ١٩١٣. بما ضمن ضم ألمانيا إلى المنظومة الرأسمالية

*اتفاقية لوكارنو: وقعت عليها كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا واتفقوا على ترسيم الحدود فيما بينهم في عام ١٩٢٥، وقبول انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم، وانسحاب الحلفاء من أراضي الراين قبل عام ١٩٣٥، وجعلها منزوعة السلاح، وبهذا الانسحاب فتح المجال امام هتلر لارسال قواته إليها في شباط ١٩٣٦، وبالنتيجة إعادة تسليح تلك الاراضي دون ان يلقي أي تحرك فرنسي وبريطاني معارض لهذا التسليح (البناء، ١٩٧٧، الصفحات ٢٢٨-٢٣٠).

(Link, 1970, pp. 119-120). وبالمقابل، ان خسارة فرنسا الرور أعاق تدفق الفحم إليها، واثّر سلباً على صناعتها، وإعادة أعمارها، وزاد الوضع الاقتصادي فيها سوءاً مما يعني الحاجة المزيد من الأموال، وبالنتيجة عقد حل مسألة التعويضات الألمانية. ولذلك لم يستمر الانتعاش الألماني طويلاً، ما دام لم تحسم قضايا، التعويضات، وانسحاب الحلفاء من كافة الأراضي الألمانية ومنها اراضي الراين. واخذت الفوائد ترتفع ارتفاع يثير القلق، مع عدم امكانية تسديد القروض من الصادرات (Heyde, 1998, pp. 59-61)

اما اثره الايجابي فكان في الجانب الأمريكي، فان تدفق السلع والراسمال الأمريكي إلى دول أوروبا، وكثرة القروض الأمريكية لمساعدة أوروبا الغربية في اعادة الاعمار ما بعد الحرب، حقق زيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي الناتج من التوظيف والراسمال، كما حققت السندات والاسهم التي اصدرت لتمويل الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية قفزة من ٤ مليار دولار إلى ١٠ مليار دولار مع انخفاض بنسبة البطالة إلى ٩,٩% ما بين عامي (١٩١٩-١٩٢٩)، مع تضاعف بالانتاج الصناعي إلى نسبة ٧٠% عام ١٩٢٩ عن الإنتاج الصناعي عام ١٩١٣، وحقق ذلك نوع من الرخاء الاقتصادي الامريكي (زكي، ١٩٨٧م، صفحة ١٠٨)

ان التباين ما بين نمو رؤوس الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين عدم الاستقرار المالي الاوربي، خلف حافز أمريكي إلى تبني مشاريع اقتصادية أخرى في القارة الأوروبية، لتحقيق فائدة اكبر للميزان النقدي الامريكي، امام العجز الاوربي عن الوفاء بدفع ما بذمته من اموال.

ثانياً: مشروع يونغ عام ١٩٢٩ واثره في التعويضات الالمانية:

ظل الخلاف لألماني- الفرنسي السمة البارزة والمؤثرة على القضية الألمانية، فمع ان هدف الألمان في قبول معاهدة لوكارنو عام ١٩٢٥ العودة إلى المجتمع الدولي عبر المشاركة الالمانية في العمل السياسي كدولة مساوية لباقي الدول الأوروبية الاخرى، ومنع فرنسا القيام بأي تدخل عسكري في الأراضي الألمانية مستقبلاً؛ وشجع ترسيم الحدود بين الطرفين ألمانيا، إلى مطالبتها من فرنسا اجلاء قواتها من اراضي الراين، لكن الوضع

الاقتصادي الاوربي صعب غير قابل التحمل، لذلك ربطت فرنسا التعامل مع ألمانيا، طالبت بحل قضية التعويضات، بعد تعرض الجنيه الاسترليني إلى ضغوط وتضخم جعلها مثقلة بالديون ما بعد عام ١٩٢٥. وبما ان مشروع داوز لم يحسم قضية التعويضات بشكل نهائي، ولم يحدد كيفية الدفع بعد خمس اعوام، وتمادت المانيا في الامر بهدف الحصول على تنازلات اكثر من الحلفاء، بما ان القروض حققت انتعاش اقتصادي، وزادت من القوة الانتاجية الالمانية. لكن في عام ١٩٢٨ حان موعد استحقاق الدفعة الأولى من السندات الامريكية، التي تعذرت ألمانيا بعدم امكانية التسديد مرة أخرى. ولانها وجدت نفسها تعتمد بشكل كبير على الراسمال الاجنبي، وبما انها استوفت جميع مدفوعاتها بمشروع داوز، ولم تتمكن من تحقيق الفائض التجاري اللازم لتمويل التعويضات، لذا طالبت بخطة مشروع جديد نهائي في اجتماع لاهاي في ايار ١٩٢٩، وتم اعداد مشروع أمريكي اخر، كان ممكن حسم قضاياها في مشروع داوز (النائب، ٢٠٠٣، صفحة ٩٧). وقدم رئيس شركة جنرال الكتريك، المحامي والمستشار الأمريكي اوين د. يونغ مشروع في ٧ حزيران ١٩٢٩ تضمن: تنظيم دفع التعويضات الألمانية البالغة ٣٦ مليار مارك مع الفائدة، مقابل منح السيادة المطلق لالمانيا على اراضيها، باجلاء الحلفاء من اراضي الراين في منتصف ١٩٣٠، وجعلها منطقة منزوعة السلاح. وعن طريق اصدار المزيد من السندات الأمريكية إلى المانيا، مع خفض المدفوعات الألمانية باقساط سنوية قدرت بحوالي ١,٧ مليار مارك من مجموع المدفوعات التي بذمتها والبالغة ١١٢ مليار مارك، على ان يسدد الدين كحد اقصى عام ١٩٨٨. وان يتكفل بنك التسويات الدولية توزيعها بين الحلفاء - (Heyde, 1998, pp. 70-72).

لكن المشروع فشل بسرعة، مع ان المانيا منحت قرض بقيمة ٢٩ مليار مارك بشكل قروض قصيرة الاجل، لان الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ * سببت

* حدثت الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ بعد ان اقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح ١٣ مليون سهم في بورصة وول ستريت في نيويورك في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩، للبيع بكثافة وادى ذلك إلى هبوط اسعار الاسهم بشكل حاد لأنها لم تجد مشتريين ففقدت قيمتها، مما ادى إلى الإفلاس وتسريح العاملين وانتشار البطالة. وبدأت المعالجة بسحب الودائع من المصارف العالمية وتحديدا

بسحب الكثير من الاموال الامريكية من الخارج. واثّر ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي الالمانى، لأسباب:

١- فرض المشروع تسديد القروض الأمريكية باقساط بسبب وجوب دفع التعويضات الباهظة إلى بريطانيا وفرنسا، وهذا كان سبباً في طلب قروض جديدة لتسد فوائد قروض قديمة. أي القروض لم يكن بالامكان استثمارها في ألمانيا استثماراً طويلاً، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي. وما عقد الوضع، تراجع القروض الأمريكية المقدمة لالمانيا من مليار دولار عام ١٩٢٨ إلى ٢٢١ مليون دولار عام ١٩٢٩، بسبب تزايد المضاربات بالاموال الأمريكية بقروض قصيرة الاجل، وفي مشروعات خاصة بسبب التسابق على الربح والثراء السريع، في اعوام الرخاء الأمريكي الذي امتد بين عامي (١٩٢٠-١٩٢٨) بسبب زيادة في الإنتاج الصناعي الأمريكي، وفي الأوراق المالية المتداولة في السوق الأمريكي مما انعكس سلباً على الوضع المالي الألماني (البناء، ١٩٧٧، الصفحات ٢٢٨-٢٣٠).

٢- ركزت الحكومة الالمانية بشكل مفرط على القروض بدل من اتخاذ تدابير واصلاحات داخلية، حتى ان القروض لم توظف في خدمة الاقتصاد الألماني بل جعلته يتاثر بشكل كبير بالاقتصاد الأمريكي، وحجم القروض الأمريكية الكبير المقدمة إلى الشركات الألمانية، كانت لمشاريع مالية وتجارية، مما دفع الحكومة الالمانية إلى تقليص في المشاريع الصناعية بسبب العجز، مع فرض ضرائب ارهقت الطبقة الفقيرة، ورفض الحكومة منح تامينات البطالة إلى المعارضة (Heyde, 1998, pp. 70-72).

الأوربية. والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، الذي تولى الرئاسة الأمريكية بين عامي (١٩٣٣-١٩٤٥)، تبنى سياسة العهد الجديد عام ١٩٣٣، لأجل معالجة الأزمة، منها طرح مشاريع إنمائية واجتماعية كبيرة، لسحب البطالة، وتشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل، واصدار قوانين تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات، مع انشاء مؤسسات لرعاية العاطلين، واصدار قوانين الإصلاح الزراعي، وأخرى للإصلاح الصناعي، وإنشاء لجنة تبادل الاوراق المالية، مع تخفيض قيمة الدولار لتنشيط التجارة الأمريكية (الكيم، ٢٠١٨، الصفحات ٣٦٧-٣٨٠).

٣- فرض المشروع ان تكون المدفوعات الألمانية بمعيار الذهب، في وقت اهمل مستوى معيشة الألمان مما اثار استياء شعبي ضده. وظهر عجز في الموازنة بين المدفوعات والإيرادات الألمانية.

٤- والنقطة الأساسية التي اثرت سلباً على الوضع الاقتصادي الألماني، متمثلة في توسع الاصدار النقدي من اجل تمويل النفقات الباهظة، لان اكثر الدول التي تتهج هذه السياسة النقدية المستقلة في الاصدار النقدي، هدفها الاول ايجاد استقرار اقتصادي داخلي. وهذا مناقض لقاعدة الذهب التي تفرض اجراء صارم في الصرف النقدي يتوافق مع كمية الذهب المخزون. وهذا احد اسباب الأزمة المالية لعام ١٩٢٩، وان ما دعم عملة المارك في انعاش الاقتصاد الألماني بين عامي (١٩٢٤-١٩٢٩)، جاء من القروض الأمريكية الكبيرة المقدمة لالمانيا، لكن لم تعد للعملة قيمة بسبب تقادم المشكلات الاقتصادية، التي ادت إلى التضخم، مما قلل من الرصيد الاحتياطي من الذهب. (زكي، ١٩٨٧م، صفحة ٣٤٣).

فضلا عن ما سبق، ان العجز الاقتصادي والمالي في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الاولى، كان احد اسباب الازمة الاقتصادية وانهايار السوق المالي الأمريكي عام ١٩٢٩، لارتبط احدهما بالآخر. ومع ذلك جاء الحل الأمريكي لإسعاف اقتصاده دون الاقتصاد الأوروبي، عبر رفع التعريفية الكمركية لحماية المنتج المحلي، وحجب القروض المالية الأمريكية عن أوروبا، (التي كانت تشجع دول اوربا على طلب المزيد منها، لان القروض الامريكية كانت تقدم بدون فرض شرط او قيد عليها، مما سمح لأي دولة تقترض من الولايات المتحدة الأمريكية ان تتصرف بالقروض بحرية) (بكري، ٢٠١١م، الصفحات ١٥٠-١٥٢).

وبدورها الدول الاوربية حاولت معالجة الأزمة في نهج سياسة الاكتفاء الذاتي، مع تشجيع صادراتها، وتقعيد ما تستورده بقيود تجارية، ومع تراجع القروض الأمريكية تدنت المدفوعات الحكومية. كل ذلك انعكس اثره السلبي على التبادل التجاري الأمريكي- الأوروبي، فمع انخفاض الصادرات الأمريكية من ٥,٥ مليار دولار عام ١٩٢٩ الى ١,٢ مليار دولار عام ١٩٣٣ (الشيباني، ١٩٤٩، صفحة ١٨)، تراجع التبادل التجاري بين الطرفين من نسبة ٢٩-٣٠ % بين عامي (١٩١٩-١٩٢٩) إلى نسبة ٢٣% بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٩)

من اجمالي التبادل التجاري العالمي، لان الفائض الأمريكي تدنى من ١٠,٥ مليار بين عامي (١٩١٩-١٩٢٩) إلى ٤,٥ مليار بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٩)، وانعكس في انخفاض الاستثمار الأمريكي من ١٥ مليار بين عامي (١٩١٩-١٩٢٩) إلى ١٠ مليار بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٩)، مما زاد من تدهور السوق الأوربي، وبسرعة كبيرة في معدلات الاستثمار، وحجم الإنتاج الصناعي، والنمو، والأسعار، ومعدلات الربح، مع تكديس السلع، وسحب رؤوس الأموال الأجنبية، كل ذلك سبب في زيادة اعداد العاطلين عن العمل، ففي ألمانيا قفز عددهم من مليوني عاطل عام ١٩٢٨ إلى ٥,٦ مليون عاطل عام ١٩٣١، مما رفع اصوات المعارضة ضد الحكومة، وايضا، دفع ألمانيا الى وقف التعويضات المفروضة عليها عام ١٩٣١ (البديري، ٢٠٠٩، صفحة ٣٥).

اما قضية تعويضات ألمانيا فلم تحسم لسببين: (زكي، ١٩٨٧، ام، صفحة ٣٣٠).

١- تركت مسألة التعويضات ازمة سياسية اكثر من أزمة اقتصادية على الوضع الألماني: فالملاحظ انتعاش الاقتصاد الألماني بين عامي (١٩٢٤-١٩٢٩)، وكانت القروض الألمانية تصل ما بين (٨-٣٥) مليار دولار خلال عامي (١٩٢١-١٩٣١) في حين دفعت ألمانيا ٢١ مليار دولار خلال تلك المدة كتعويضات، أي انها اقترضت من الولايات المتحدة الأمريكية اكثر مما دفعته من تعويضات، كما حاول شركائها الاوربيين من جانبهم تخفيف القيود الاقتصادية على ألمانيا بهدف تمكينها من دفع التعويضات، لذا عملت بريطانيا على دمج ألمانيا في التجارة الأوربية، حتى ان العلاقة التجارية بين ألمانيا وفرنسا نمت بشكل كبير بعد مشروع داووز وبلغت السلع الألمانية نسبة ٦٠% من الواردات الفرنسية (Boemeke, Feldman, & Glaser, 1998, pp. 420-422).

ووفق ذلك كان بالإمكان تسوية قضية التعويضات، ما دام هناك نوع من الاستقرار الاقتصادي الاوربي بفضل القروض. لكن سياسة ألمانيا في عهد حكومة

فايمار (١٩١٨-١٩٣٣)* الرامية إلى عدم دفع التعويضات خلقت أزمة سياسية، لان الجدل السياسي مع الحلفاء حول التعويضات خلق جدل في الداخل الألماني، فضلا عن تراكم المشاكل الاقتصادية مما اثر على الوضع السياسي. مما ادى إلى بروز قوى معارضة للحكومة من احزاب ونقابات وجمعيات تابعة لليمين المتطرف، ومنها الحزبين النازي، والشيوعي، اربكت الوضع الألماني، مستغلة أزمة التعويضات لتجعل منها قضية قومية كان ممكن ان تتلافها حكومة فايمار (البناء، ١٩٧٧، الصفحات ٢٤٥-٢٥٠).

٢-الضغط الأمريكي في مسالة استعادة الديون من دول أوروبا الغربية: فخلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، تم اغلاق البنوك الأمريكية امام الشركات الفرنسية لعدم سداد فرنسا ديونها، وهذا دفع فرنسا بدورها إلى مطالبة المانيا بالتعويضات. ولصعوبة الأزمة المالية دعت ألمانيا والنمسا من جانبهما اقامة اتحاد كمركي بينهما لتقليل من اثار الأزمة، دون جدوى، بسبب معارضة فرنسا؛ كما قرر الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (١٩٢٩-١٩٣٣) في اواخر حزيران ١٩٣١ ايقاف مشروع يونغ في تسديد الديون الأمريكية مؤقتاً لمدة عام (Boemeke, Feldman, & Glaser, 1998, p. 429) ، وهدفه من ذلك، الحفاظ على رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في ألمانيا، وابقاء الاسواق الالمانية مفتوحة امام تدفق البضائع الأمريكية، لكن كتب لفكرته الفشل بسبب المعارضة الفرنسية لها. وبسبب الأزمة اضطرت ألمانيا الى اغلاق البنوك في شهر تموز، وحظر تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج، مما اضر بالمستثمرين في القطاع الخاص من الأمريكيين والبريطانيين. وفضلا عن ذلك، فرض بريطانيا ضرائب كمركية ما بين (١٠% - ٣٣%) اضر

بعد تنازل الامبراطور الالمانى فيلهلم عن الحكم في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨ بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الاولى، اجتمع ممثلوا الشعب الألماني في مدينة فايمار الواقعة في وسط ألمانيا في عام ١٩١٩ لصياغة دستور الجمهورية الالمانية الجديد، ولتشكيل حكومة. وكان هتلر اول من اطلق تسمية حكومة فايمار عام ١٩٢٩. (البناء، ١٩٧٧، الصفحات ١٤٠-٣٠٥).

بالمصادرات الألمانية التي كانت تدخل بريطانيا دون ضرائب، واستمرت تداعيات الأزمة إلى أن أعلن البنك المركزي الألماني إفلاسه في تشرين الأول ١٩٣١ (البيديري، ٢٠٠٩، صفحة ٣٦).

هذا الإفلاس زاد من ضغط الحلفاء لاجل استرداد ديونهم التي بذمة ألمانيا، مما عقد قضية التسوية الألمانية، وبما أن ألمانيا دفعت ٣٦,١ مليار مارك من أصل ١٣٢ مليار من التعويضات، وما دام ليس هناك نقد اجنبي كافي لدفع التعويضات، طرح الجانب الأمريكي-البريطاني إلغاء التعويضات الألمانية بشكل نهائي في مؤتمر لوزان عام ١٩٣٢. وكان الهدف الأمريكي من هذا استعادة ديون القطاع الخاص التي اقترضها لأمانيا. لأنه زاد الدين العام الأمريكي إلى نسبة ٥٠% عام ١٩٣٣، ومعها زاد عدد المضاربين الأمريكيين في مشاريع استثمارية بدعم حكومي*. لكن فرنسا، من جانبها، طلبت خفض التعويضات الألمانية إلى ٣ مليارات مارك ذهبي ترسل كسندات إلى بنك التسويات الدولية لتغطية مشاريع الاعمار في أوروبا، وان تقدم مبلغ ٨٢ مليون مارك كمواد اولية لمشاريع الاعمار الفرنسية، مقابل التخلي بشكل نهائي عن التعويضات، لان اقتصادها غير قادر على تسديد ما بذمتها من الديون. وسط هذا الجدل الدولي، استخدم الحزب النازي الاستفتاء حول مشروع يونغ وقضية التعويضات في دعاية الترشيح إلى رئاسة الحكومة، وطغت النزعة القومية على تلك الانتخابات، بوصف التعويضات جريمة ضد الامة الألمانية، ومن خلالها نجح الحزب النازي في الوصول إلى السلطة في ألمانيا في عام ١٩٣٣ (Baker, 2002, pp. 146-176). ومن جانبها، اصرت فرنسا الربط بين مسألة الديون وبين التعويضات الألمانية حسب الاتفاقيات. وبالنتيجة زاد التوتر بين فرنسا وألمانيا، فاعلنت الحكومة النازية الانسحاب من اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥، وإيقاف دفع التعويضات، الا انها استمرت في دفع فوائد حاملي سندات التعويضات حتى عام ١٩٣٩. وقررت اعادة تسليح اراضي الراين،

*بفضل برنامج العهد الجديد الذي طرحه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣، زادت القروض الحكومية الممنوحة إلى المستثمرين الأمريكيين مما أدى إلى ارتفاع عدد المضاربين في شراء اسهم القطن وسندات الدين الوطني وسندات استخراج النحاس، لنهوض بالاقتصاد الأمريكي، وفعلا بفضل ذلك انتعشت حركة التجارة في بنوك وبورصة نيويورك (الكيم، ٢٠١٨، الصفحات ٣٧٥-٣٧٦).

قلب الصناعة والتسلح الألماني، ولمعالجة الأزمة الاقتصادية تم اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في التعامل التجاري، كل ذلك عمق التوتر في أوروبا وادى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية (دروزيل، ١٩٦٦، الصفحات ٢٢٤-٢٣٠).

اما الجانب الأمريكي، فانه زاد من الضغط على دول أوروبا لاسترجاع ديونه منها بعد الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩، حتى انه رفض خفض اقساط ديون الحلفاء، لان منها كان يذهب إلى القطاع الخاص الأمريكي. وبما ان التعويضات وديون الحرب كانت تتحمل دفعها الحكومات الأوروبية، فأصبح بمرور الوقت قيمة التعويضات الألمانية التي تدفع إلى الحلفاء لا توازن الديون الأمريكية المرتفعة التي بذمة الحلفاء. لذلك تم فرض مجموعة من القوانين الأمريكية منها قانون جونسون عام ١٩٣٤، في عدم إقراض أي دولة ما لم تسدد ما بذمتها من ديون سابقة، ثم جاء فرض قوانين الحياد (١٩٣٥-١٩٣٧) على مشتري الأسلحة شرط الدفع نقداً، وتأمين النقل في مبيعات الأسلحة إلى دول في حالة حرب، وسيلة من اجل استرداد تلك الاموال من الدول الاوربية. (لوفابغر، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٢-٣٥).

وما كان يعزز من الموقف الامريكي، قوة الرصيد المالي الأمريكي امام نظيره الاوربي، وزيادة رصيد الدولار امام الذهب، بعد تراجع بريطانيا التي كانت المركز الرئيسي للذهب، لان الجنيه الاسترليني كان يعاني من تضخم اعلى من قيمته الحقيقية، وتأثره بأزمة عام ١٩٢٩، جعل بريطانيا مثقلة بالديون المتركمة بين عامي (١٩٢٥-١٩٣١)، ولم يعد الجنيه الاسترليني قابل التحويل إلى الذهب عام ١٩٣٤، مما افقد قيمته. فانهار النظام المصرفي بعد استنزاف الذهب من المخزون الاوربي ومنه الألماني إلى المصارف الأمريكية لسداد ما بذمتهم من ديون والبالغة قرابة ١٠مليار دولار، أي ثلث ذهب العالم. بذلك حافظ الدولار على قيمته امام الذهب، وأصبح العملة الوحيدة قابلة لتحويل إلى الذهب، وبذلك تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من دولة مدينة لاوروبا إلى اكبر دولة دائنة، ثم اكبر مركز مالي عالمياً. (عبد السلام، ٢٠٠٧، صفحة ١١٠).

وهذا يفسر ان السياسة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الاولى، حققت نجاح في زيادة النشاط التجاري الأمريكي في منطقة أوروبا من وراء مشاريع التعويضات،

حتى جنت ثمارها في تصدر الرصيد النقدي والاقتصادي عالميا. واستغلال الازمات الدولية في المضاربة بالاموال، عبر الاستثمار وتقديم القروض، بفوائد مرتفعة. فكانت احد اهم ركائز الاقتصاد الأمريكي، وجزء من السياسة الخارجية الأمريكية.

• بنك التسويات الدولية واثره في القضية الالمانية بعد مشروع يونغ (١٩٣٠-١٩٤٥):

لم تجد سلسلة الأزمات الاقتصادية في أوروبا، حلول فعلية، لعدم تناسب الأموال الأمريكية المقدمة بفائدة عالية مع حجم الخراب والدمار الذي تركته الحرب على أوروبا بعد عام ١٩١٨، و بريطانيا كسائر دول أوروبا، كانت تعاني من صعوبات اقتصادية، ومثقلة بالديون بعد عام ١٩٢٥، وحاولت عن طريق التعويضات تسديد جزء من تلك الديون. لذلك دعا بنك لندن إلى اجتماع لحل مسألة التعويضات الألمانية مرة أخرى، وفعلا اجتمع محافظي اربع بنوك بشكل غير رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٧، واتفقوا، ان تحول ألمانيا دفع تعويضاتها السنوية إلى بنك التعويضات أو ما عرف بـ(بنك التسويات الدولية)* (Baker, 2002, pp. 134-136)، ومن ثم توزع على مختلف دائني

* مجلس رئاسة بنك التسويات الدولية كان يتألف من خمس أعضاء كانوا ينتخبوا كل خمس اعوام، (ممثلين بعضوين من الدول التي تدين ألمانيا، وعضوين من ألمانيا، وعضو من احد الدول الاعضاء)، انشاء برأسمال قدر ٥٠٠ مليون فرانك سويسري ذهبي، في سويسرا عام ١٩٣٠، كان اعضاء المؤسسات المالية في نيويورك وليس بنك الاحتياطي الفيدرالي من يمثل الولايات المتحدة الأمريكية في البنك، اما أعضاء الدول الباقية كانوا ممثلين بمحافظ البنك المركزي الوطني. امتيازاته: معفي من الضرائب، والاشراف المصرفي السويسرية، تتمتع ادارته العليا بوضع دبلوماسي، وحصانة من نزع الملكية، أو الاستيلاء والمصادرة أو تقييد الملكية، وهو مؤسسة مستقلة بحسب اتفاق الاعضاء الاساسين من الأمريكيين والبريطانيين وألمان، وانطوى في عضويته اهم الشخصيات السياسية امثال الاخوين الامريكيين المصرفي، ورئيس المخابرات المركزية الأمريكية في سويسرا الان فوستر دالاس، واخيه محامي البنك، ورئيس مركز الابحاث الخاصة، ومسؤول العلاقات في وزارة الخارجية الأمريكية جون، والذي اصبح بعدها وزيرا للخارجية الأمريكية خلال عامي (١٩٥٣-١٩٥٦)، والالمانى النازي ورئيس البنك توماس ماكيتريك، صانع النظام المالي بريتون وودز، والمتهم بجرائم الخيانة العظمى، وارادت

ألمانيا (أي ان يكون البنك وصيا على التعويضات الألمانية)، مع تسهيل التحويلات الألمانية عبر اصدار السندات والاوراق النقدية والكمبيالات، وخدمة البنوك المركزية عن طريق اخذ ودائعها، ومنحها الائتمانية، واجراء المعاملات بالعملة بدلا عن الذهب، وتم فرض آلية دفع التعويضات هذه ضمن مشروع يونغ عام ١٩٢٩. (Baker, 2002, pp. 140-142)

وعلى الرغم من ايقاف ألمانيا التعويضات عام ١٩٣١، والتي لاجلها أسس البنك، استمر البنك في عمله وتطوير نظامه المصرفي، والاستثماري، وبدعم الادارة الأمريكية، فوسع رجال أعمال المؤسسات المالية في نيويورك في نشاط اعمالهم التجارية والمالية مع ألمانيا، وزادت عدد البنوك المنطوية في البنك، واصبح مؤسسة لتعزيز العمل بين البنوك المركزية، والتجارة العالمية، والتبادل المالي الحر، وبما يحقق استقرار في سعر الصرف لضمان استمرارية النظام الرأسمالي، والحد من انتشار النظام الشيوعي الاشتراكي عالميا (Kent, 1989, pp. 303-325).

ومع كونه مؤسسة مالية مستقلة، وحيادية، لكنه اصبح بنكاً خاضعا لسيطرة المالية الألمانية في ايام الحكم النازي (١٩٣٣-١٩٤٥)، وبعلم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحتى فرنسا. مادام تصل الفوائد من الألمان وبالاخص فوائد اقساط القروض الأمريكية عبر البنك، وعلى الرغم من فضائح النظام النازي استمر التعامل ما بين الالمان والبنك، بل كان مكان لايداع الاموال والاملاك المصادرة من قبل النازيين، منها إيداع الذهب النمساوي في البنك بعد ضم النازيين النمسا إلى ألمانيا عام ١٩٣٨. وأودع بنك المركزي الالمانى ٢٣ طناً من الذهب التشيكي في بنك التسويات الدولية، بعد الاحتلال النازي إلى تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٣٨. وكل ما كان مصادر من قبل النازيين من املاك سجناء أو من اراضي محتلة، اودع في البنك تحت مسمى سداد التزامات ألمانيا، وفق مشروع يونغ (Le Bor, 2013, p. 107; Heyde, 1998, pp. 66-76).

الادارة الأمريكية تصفية البنك عام ١٩٤٤، وخرجت من المشاركة فيه عام ١٩٤٥، واستمر رسميا، بعد نجاح بريطانيا في معارضة تصفيته عام ١٩٤٨. (Le Bor, 2013, pp. 50-121).

وبذلك فإن البنك كان مشروع لتحريك اقتصاد القوى الرأسمالية، وليس لتسوية التعويضات التي لم تحسم الا في عام ١٩٥٣.

• السياسة الاقتصادية الأمريكية بعد عام ١٩٤٥:

تم فرض سياسة اقتصادية أمريكية جديدة، اكثر مركزية، تحت النفوذ الامريكي، تلافياً لأخطاء التي ادت إلى الازمة الاقتصادية عام ١٩٢٩، وتداعياتها، لذلك قامت في اعداد منظومة تدير الاقتصاد العالمي، وتقوي الرصيد الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ان بلغت قيمة الذهب المتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا، المدينة، وبحاجة إلى التسلح، قرابة ٩٩٩١ مليون دولار أي ثلث ذهب العالم، ووصل الناتج القومي الأمريكي ٥٠% من الناتج العالمي (زكي، ١٩٨٧م، صفحة ١٦٧). اوجب عليها وضع إستراتيجية تترأس زعامة المنظومة الرأسمالية:

١- وضع نظام نقدي في مؤتمر بريتون وودز في نيوهامشير في عام ١٩٤٤، وجعل من سعر الدولار ثابت مقابل الذهب وحدد سعره ٣٥ دولار للأوقية الواحدة من الذهب، وبالتالي يكون الدولار اساس في تحديد باقي اسعار العملات العالمية* (فولفو، ٢٠١٦، صفحة ٢٠). واوجد نظام مصرفي مقارب لنظام بنك التسويات الدولية، من خلال انشاء صندوق النقد الدولي (الذي تملك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة ١٧% من اسهمه) الموجه لتثبيت اسعار الصرف الدولي وتقوم الدول المشتركة فيه ايداع جزء من الذهب اضافة إلى عملتها الوطنية، وتقوم الدول بسحب العملات الأجنبية منه لمواجهة العجز النقدي. كما تكفل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومقرهما في واشنطن بتقديم القروض، والمنح، والمساعدات الاقتصادية

* في مؤتمر بريتون وودز طرحت مشاريع عدة في وضع سياسة مالية تعالج المشاكل الاقتصادية التي سوف يعاني عالم ما بعد الحرب، وقدم اللورد البريطاني جون كينز خلال المؤتمر مشروع اتحاد المقاصة الدولية يوفر إلى الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات امكانية الحصول على سيولة خارجية مع استحداث عملة احتياطية (البانكور). لاقى مشروعه الرفض، بينما مشروع الاقتصادي الأمريكي هاري دي وايت الذي جعل الدولار سعره ثابت محدد امام الذهب، من الطبيعي ان يلقى القبول، لقوة الاقتصاد والقرار الامريكي (فولفو، ٢٠١٦، الصفحات ١٨-٢٠).

والعسكرية، وأيضاً، منح قروض لاغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي الأجنبي، وبما يخفض من دور الحكومات في الإنتاج. (مردان، ٢٠١٤، صفحة ٥٨).

٢- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة المساعدات الاقتصادية بوصفها وسيلة فعالة لزيادة التأثير في الدول المستفيدة من المساعدة، وان هذه المساعدات محدودة التأثير لا تحقق التقدم المطلوب، مع وضع شرط أمريكي بعدم التصرف بمبالغ المساعدة الا وفق اشراف أمريكي على توزيع ومراقبة استخدام وصرف المساعدة (الشيباري، ١٩٤٩، صفحة ١٦٩).

٣- اعتماد منظومة اقتصادية على اساس النظام الرأسمالي، مع توفير بيئة تتقبل هذه المنظومة وتحد من انتشار المنظومة الشيوعية.

ويتضح ذلك في ما وضعه مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، والذي هيئ الى سياسة اقتصادية أمريكية جديدة، لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت اول ملامحها في مشروع مارشال عام ١٩٤٧، في المنطقة الأوروبية التي تعد مركز القوى الاستعمارية التقليدية، واهم مراكز النفوذ في العالم، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية على احتضانها في معسكرها.

ثالثاً: مشروع مارشال ونقطة التحول حيال ألمانيا عام ١٩٤٧:

اختلفت وجهات نظر القوى المنتصرة على ألمانيا حول كيفية التعامل معها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. والسؤال المطروح في مدى المصلحة الأمريكية ان تتوافق مع القوى الاخرى في تدمير الاقتصاد الألماني؟. وعدم الافادة منه في نهوض الاقتصاد الأوربي الرأسمالي لمواجهة المد الشيوعي. وهي من اكثر الحلفاء ممن لم تتضرر من القوة الألمانية، وكثيرا ما استفادت من الوضع الألماني، في تحريك اقتصادها قبل وبعد أزمة ١٩٢٩. والاستراتيجية ما بعد عام ١٩٤٥ تبين مسار العلاقة الأمريكية حيال ألمانيا.

فمنذ تراجع قوات المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة الأمريكية تخطط في آلية تدمير القوة الألمانية بالكامل، ومنعها من النهوض مرة اخرى،

فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد ألمانيا وحلفائها في اواخر عام ١٩٤١. وتعددت مشاريع انهاء القوة الالمانية وتحديدا بين اليهود الامريكيين الناقمين على النازية منها ما نشره رجل الاعمال ثيودور كوفمان عام ١٩٤١ في كتابه (المانيا يجب ان تسحق - Germany must Perish) بفكرة ارسال ٢٠ الف طبيب لتطعيم ٤٥ مليون الماني خلال شهر لإنهاء الجنس الالمانى، وهناك من خطط للثأر من الالمان بتهجير قسري لمليون الماني كعبيد الى افريقيا، بينما كانت خطة مشروع وزير الخزانة الامريكية هنري مورغينتاو* التي نشرها في كتابه (المانيا مشكلتنا - Germany is our problem) في عام ١٩٤٥ أوضح فيها: ان تحول المانيا الى بلد رعوي يعتمد بالدرجة الاساسية على الزراعة كمصدر للدخل، ومنع قيام الصناعة الالمانية، ومنها تجريد منطقة الرور الصناعية، وبكل ما يسمح اعادة التصنيع العسكري لألمانيا. والعمل على منع المانيا استعادة عافيتها كقوة عسكرية، وتجربة الحربين العالميتين شاهد على ذلك (دافيدسون، ١٩٦٠، الصفحات ٧٨-٨١).

وهذه الاصوات الأمريكية، الساخطة من ألمانيا، لاقت من بعض المسؤولين في الادارة الأمريكية، انتقاداً، فالاراضي الامريكية كانت في منأى عن هجمات القوات الألمانية من بين القوى الاربع (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي) التي احتلت ألمانيا في عام ١٩٤٥، وان اي عمل انتقامي ضد المانيا سوف يعيد تجربة ما

* مورغينتاو: ولد في عام ١٨٩١، يهودي، من اصل ألماني، ينتمي للحزب الديمقراطي، داعم لسياسة العهد الجديد التي اقراها الرئيس فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣، عين وزير للخزانة الأمريكية بين عامي (١٩٣٤-١٩٤٥)، كاول يهودي امريكي يتقلد احدى المنصب الرئاسية، كان معادي للنازية، كان مناصر لبرنامج الاعارة والتأجير عام ١٩٤١، وداعم للاجئين اليهود من اوربا فأنشاء مجلس لاجئ الحرب الذي منح ٢٠٠ الف يهودي حق الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما ساعد إلى تزايد اعدادهم فيها، وتبنى مواقف معادية لالمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية منها إلغاء الصناعة، والتنطهير العرقي إلى العديد من الالمان، توفي عام ١٩٦٧ (Encyclopedia Britannica, 1975, pp. 112-113).

بعد الحرب العالمية الاولى حينما سعى الالمان للانتقام من شروط فرساي التي فرضها الحلفاء عليهم (دروزيل، ١٩٦٦، الصفحات ٣٧-٤١).

وساهمت المخاوف الأمريكية- البريطانية من الاهداف السوفيتية التوسعية على حساب الحلفاء الغربيين في اوربا، والمانيا بالذات، باتجاه استبدال فكرة جعل المانيا دولة زراعية، فمذ مطلع عام ١٩٤٦، اتفقت بريطانيا مع وجهة النظر الامريكية في ان استمرار تقسيم المانيا بين القوى الاربع لا تخدم سياسة الحلفاء الغربيين مع تزايد التهديد والخطر السوفيتي، مع تمسك فرنسا بفكرة تدمير القوة الالمانية، فلا بد من توحيد اقتصادي بين منطقتي النفوذ الامريكي والبريطاني في المانيا، وما زاد هذا التوجه عدم توصل وزراء خارجية القوى الاربع الى اتفاق سياسي واقتصادي يجمعهم حول المانيا في مؤتمر باريس في ١١ تموز ١٩٤٦، بسبب اصرار الاتحاد السوفيتي على استمرار تفكيكه ومصادرته المصانع في المناطق الشرقية الالمانية الواقعة تحت سيطرته، كما انه لم يتم تسريح الجيش السوفيتي في الوقت الذي تم تسريح الجيش الأمريكي، مع تزايد نشاط الاحزاب الشيوعية في فرنسا وايطاليا، مما كان يندرج بخطر التسلسل الشيوعي الى مناطق نفوذ القوى الغربية الراسمالية في المانيا، وسط انتشار المجاعة والفقر فيها بعد شتاء قاسي كان يعد الأقسى منذ ثمانين عاماً مضت، مما يجرح الوجود الأمريكي في أوربا (ماكمان، ٢٠١٤، صفحة ٣٧).

لذلك نهجت الادارة الامريكية سياسة مخالفة الى سياسة السوفيت الانتقامية تجاه الالمان، وتقلل من اعباء تكاليف احتلال المانيا التي قدرت ٦٠٠ مليون دولار سنويا، ولاحت تلوح سياسة (إعادة الصياغة بشأن ألمانيا) في الافق في ايلول ١٩٤٦، وبعد شهر تم توحيد اقتصادي لمنطقتي النفوذ الامريكي- البريطاني في المانيا (رمضان، ١٩٩٧، صفحة ١٧٣)، وشكلت لجنة برئاسة الرئيس الامريكي الاسبق هربرت هوفر لتقصي الحقائق عن المانيا في اذار ١٩٤٧، وخرجت اللجنة بمقترح اما ابادة الشعب الالمني او تهجيرهم من بلدهم لتحقيق خطة مشروع مورغينتاو في نزع الصناعة العسكرية الألمانية، وليس بسياسة التجويع المتبعة في منطقة تفتقر اصلا إلى الزراعة، بعكس منطقة النفوذ السوفيتية الزراعية بنسبة ٩١%. وبما ان الانتاج الصناعي الالمني اهمية في رفع الانتاج الاوربي، ومحرك

لانعاش اقتصاده، ويساعد على زيادة نشاط السوق الأمريكي، بعدما اصابه الركود بعد عام ١٩٤٥، وأيضاً، لاجل تقليل تكاليف الاحتلال الأمريكي. لذا سمح لالمانيا تبادل المواد الخام والسلع المصنعة، مع تخفيف القيود الاقتصادية، وزيادة النشاط التجاري في منطقة احتلال الحلفاء الغربيين. وتم استبدال خطة مشروع مورغينتاو بمشروع وزير الخارجية الأمريكية الجنرال جورج مارشال (١٩٤٧-١٩٤٩) الذي سمي بسياسة الانتعاش الاقتصادي لاوربا Economic Containment في حزيران ١٩٤٧، طرح المشروع وزير الخارجية الأمريكية مارشال، ووفق الشروط الأمريكية، التي من خلال تقدم المنح والقروض بالدولار كمساعدات الى دول اوربا الغربية (Paterson & Others, 2000, pp. 139-241)؛ ولتلافي اخطاء الولايات المتحدة الأمريكية في تقدم القروض إلى الدول الاوربية في اعوام ما بعد الحرب العالمية الاولى بدون فرض شروط والذي سمح لدول اوربا التصرف بالقروض بحرية، الذي ادى بزيادة حجم الاموال الأمريكية في الخارج، وسبب بازمة اقتصادية؛ فرض الجانب الأمريكي لمنح المساعدات وفق مشروع مارشال بشرط ان يقوم على التعاون الاقتصادي في رفع الحواجز الكمركية والقيود المفروضة على التجارة فيما بينهما؛ وذلك من اجل ان تستطيع تلك الدول ان تشتري السلع والخدمات الأمريكية، وان تكون سوقا لتصريف الصادرات الأمريكية، وبما يحقق العمالة الكاملة (السروجي، ٢٠٠٥، صفحة ٢٠٧). بالمقابل على دول اوربا الغربية الالتزام بالانفاق لاجل اعادة اعمار اوربا داخل منظمة التعاون الاقتصادي والإينمائي لدول الكتلة الغربية الراسمالية، وبما يحد من مد الكتلة الشيوعية السوفيتية (Henderson, 2002, p. 2).

وهناك جملة اسباب وراء طرح مشروع مارشال عام ١٩٤٧:

١- يعد الاقتصاد المحرك الاساسي في السياسة الأمريكية، ولجل الحفاظ على مستواه المتقدم على سائر الاقتصاديات يحتاج إلى تحرك لمنع التضخم الذي اخذ يلوح في الظهور ما بعد عام ١٩٤٥، مما كان يندر بأزمة مماثلة لازمة ١٩٢٩، فحجم القروض الأمريكية في الخارج بلغت ١٨,٦ مليار دولار، أي ٣٨% من رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة في الخارج، مع تراجع الإنتاج الصناعي من ٢١٢% عام ١٩٤٣ إلى ١٥٠% عام ١٩٤٦، مع زيادة عدد العاطلين عن العمل إلى ٢,٤ مليون

عاطل، مع تراجع قيمة الصادرات الأمريكية من ١٤,٥ مليار دولار عام ١٩٤٤ إلى ١٠,٢ مليار دولار عام ١٩٤٦، مع تدني الدخل القومي، أدى إلى زيادة الاضرابات العمالية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني قيمة السندات والاسهم المالية في بنوك نيويورك في ايلول ١٩٤٦. مما يستوجب اعداد مشاريع دولية تحرك الاقتصاد الأمريكي (Nichols & Loescher, 1989, pp. 111-113).

٢- المنطقة الأوروبية اهم مناطق المؤثرة في تحريك الاقتصاد العالمي، والامريكي بالذات، فالاستثمار الأمريكي في المنطقة وصل إلى ٦,٧٩ مليار دولار عام ١٩٤٠ بعد ان كان يبلغ ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩١٣، والصادرات الامريكية مع أوروبا كانت نسبتها ٤١% أي ما يقارب النصف من الصادرات الأمريكية في عام ١٩٣٧ مما يعني ان أوروبا سوق تجاري للولايات المتحدة الامريكية (الشيباني، ١٩٤٩، صفحة ١٣٣). لكن السوق الأوربي مُدمر بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يعاني من العجز في القدرة الشرائية للسلع والبضائع الأمريكية، وحتى القروض الأمريكية لم تعد تسعف الاقتصاد الأوربي بسبب ثقل الشروط الأمريكية التي لم تعد تسمح للدولة المقترضة شراء بضائع غير أمريكية، بهدف منع تكديس بضائعها الصناعية، وأيضاً، حضر الدولة المقترضة ان تقرض دولة أخرى، بهدف الحفاظ على الرصيد النقدي الأمريكي. فضلا عن ذلك، ان الدول الأوروبية دمرت الحرب اقتصادها، واستنزفت مخزونها من الذهب. ولا يمكن من تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بالتبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من برنامج أنمائي- اقتصادي لانعاش أوروبا المثقلة بالديون والتضخم الاقتصادي (الشيباني، ١٩٤٩، الصفحات ٥٦-٥٩).

٣- كانت سلطات الاحتلال الأمريكية وعبر برنامج الاغاثة الأمريكي في ألمانيا تقدم معونة غذائية، رمزية، ودون مستوى احتياج الفرد للاستهلاك الغذائي الذي تم وضع حد لمستواه مما جعل الوضع الإنساني حرج في ألمانيا بين عامي (١٩٤٦-١٩٤٧) . وهذا دفع بعض المنظمات الإنسانية الأمريكية تقديم المساعدة الانسانية للالمان*

* من أهم المنظمات الأمريكية للإغاثة الإنسانية، كانت منظمة وكالات الإغاثة في ألمانيا

(Forsythe, 1989, pp. 63-90). وربما اثرت تلك المنظمات بشكل أو بآخر في احداث بعض التغيير في السياسة الأمريكية حيال ألمانيا من احتلال عقابي إلى احتلال تأهيلي، وفي اقناع، الرأي العام الأمريكي أنها داعمة الى تقديم المساعدات الإنسانية إلى العدو السابق (ألمانيا) (Forsythe, 1989, p. 72). والحقيقة ان عمل المنظمات الانسانية الأمريكية، ومنح الادارة الأمريكية المساعدة ضمن مشروع مارشال سوى للدعاية الأمريكية، وجزء من دبلوماسيتها في مقاومة المد الشيوعي في أوروبا، وفي أعطى صبغة الديمقراطية للمشروع، لما هذا النوع من البرامج من تأثير على الناس المتلقين. وهو ما تؤكد بعض الدراسات الأمريكية الحديثة في مدى اثر الغذاء كأداة قوية للدبلوماسية في العلاقات الدولية وتحديدًا الأمريكية، لوجود ترابط بين الغذاء وتنمية الشعوب* *.

اذن مشروع مارشال كان سلاح ذو حدين منه لإنعاش أوروبا المدمرة اقتصاديا ومنها ألمانيا، ومنه، أيضا، اقامة جبهة غربية، راسمالية، موحدة، ومستقرة، لصد المد السوفيتي الشيوعي (Cullather, 2007, pp. 337-359).

ولتضمن دول أوروبا الغربية شمولها في المشروع استبعدت الوزراء الشيوعيون من حكوماتها فتم ابعادهم من الحكومة الفرنسية في ٤ ايار ١٩٤٧، وبعدها في ايطاليا في ١٣

The Council of Relief Agencies Licensed to Operate in Germany (CRALO-G) وهي منظمة أمريكية شاملة، تم إنشاؤها أواخر عام ١٩٤٥، وكانت الوكالة الوحيدة التي منحتها إدارة ترومان بتلقي التبرعات الإنسانية للإغاثة، وتقوم بجمع وإيصال وتوزيع الإمدادات الإنسانية شهريا في ألمانيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: (Boemeke, Feldman, & Glaser, 1998)

* * نهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التجويع كوسيلة ضغط على الشعوب من اجل الرضوخ للإرادة الامريكية. والوصول إلى أهدافها، هذه السياسة طبقت في العراق بفرض الحصار الاقتصادي عليه اثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، وامتد الحصار حتى مهد إلى الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

ايار، وثم في بلجيكا اواخر الشهر. ليتم الاعلان رسميا على مشروع مارشال في ٥ حزيران* (عبد السلام، ٢٠٠٧، صفحة ١١٢).

وقرر شمول المانيا الاتحادية بمشروع المساعدة في ١٠ تموز ١٩٤٧ والمشروطة بتقديم الاموال الى مشاريع استثمارية تصرف في استيراد السلع الاساسية مثل الغذاء والوقود، في اول الأمر، وبالتعاون مع بقية الدول المشمولة في المشروع، وان يكون اقتصادها في خدمة الكتلة الراسمالية الغربية وموجه ضد الكتلة الشيوعية الشرقية، وان يتحمل البنك الالمانى المركزي مسؤولية منح الاموال إلى الشركات الالمانية، وعلى الشركات الالمانية والاوربية على السواء تحديث اساليبها التجارية بما يتوافق مع السوق الامريكى. وبذلك رجعت المانيا الى حاضنة الراسمالية. وحسب وصف وزير الخارجية السوفيتى فياتشيسلاف مولوتوف (١٩٣٩-١٩٤٩) المشروع "انه وسيلة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا تهدفان من خلاله لاستعباد المانيا" (دروزيل، ١٩٦٦، صفحة ١٨٣).

• اثر مشروع مارشال في الاقتصاد الألماني في عام ١٩٤٧:

وعلى وفق خطة المشروع تحرك الانتاج الصناعى الالمانى الاستثمارى، لخدمة السوق الامريكى، وسجل ارتفاعاً نسبته من ٣٤% في كانون الثانى ١٩٤٧ الى ٥٧% في حزيران ١٩٤٨، فوصلت نسبة انتاج الصلب الى ٥٠% بعد عام ١٩٤٧ عن انتاجه ما قبل الحرب، ولأقى المشروع في الداخل الالمانى تأييد من مؤتمر النقابى المنعقد في مدينة ريكلينغهاوزن في ولاية وستفاليا في حزيران ١٩٤٨. لكن السوق الواسع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واوربا الغربية تعرض إلى اختناقات اقتصادية في السوق الاوربي، وتضخم

* وفق مشروع مارشال شطبت الولايات المتحدة الامريكية من فرنسا ديون تقدر بملياري دولار عام ١٩٤٦، وخففت ايضا من الديون البلجيكية مقابل ان تعوض خسارة الولايات المتحدة الامريكية عن اليورانيوم المستخدم في صناعة اول قنبلتين ذريتين اللتان ألقيتا في هيروشيما ونيكازاكي في اليابان، من خلال السماح للأمريكيين في استغلال مناجم اليورانيوم في المستعمرة البلجيكية في الكونغو ولمدة ١٥ عاما (إي استغلال موارد المستعمرات في سداد ديون الدول الاستعمارية). (Toussaint, 2006, p. 1).

في الولايات المتحدة الأمريكية اضر بالتبادل التجاري بين الطرفين، بسبب زيادة التوتر بين الغرب والسوفيت، وفرض السوفيت حصار برلين منتصف ١٩٤٨ ادى إلى ركود اقتصادي لعزوف المستثمرين الامريكيين الاستثمار في أوربا اثناء الحصار (راسي، ١٩٧٧، صفحة ٣١٠). لكن من جانب اخر، اعطى الحصار دفعة قوية لمشروع مارشال ونقطة تحول ايجابية في صالح ألمانيا من الناحية الاقتصادية، وفي تحول الحالة ألمانية من حالة العداء إلى القبول في المجتمع الأوربي والدولي، وانعكست تلك التحولات على اعادة الاقتصاد الألماني إلى قوته، وقبوله في المجتمع الدولي (Abelshauer, 1981, p. 34).

بازالة الضوابط بشكل مفاجئ امام الانتاج الصناعي الالمانى الغربية منذ عام ١٩٤٩ وفتح سوقا موسعا امام الصادرات الالمانية لسد حاجة الغرب، فحقق الانتاج الصناعي طفرة بلغت نسبتها ٨٦% منذ اصلاح العملة عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٤٩، وسجل زيادة بنسبة ٢٤% عن ما قبل الحرب، حتى سجلت زيادة نسبة الى ١٢% في النصف الاول من عام ١٩٥٠ مع متوسط في معدل النمو بلغ نسبة ١٥% في العام. ولم يتحقق ذلك الا عبر المضي بخطة الاستثمار الأمريكية من خلال منح شركات الاستثمار الالمانية الغربية حوالي ٦٠% من اموال المشروع، و ٤٠% في استثمارات صناعة الفحم الالمانى من اجل زيادة الانتاج الصناعي بهدف تحفيز النشاط التجاري الأمريكي (Henderson, 2002, p. 2).

من الطبيعي ان زيادة الإنتاج الألماني الغربي جاء بفضل نشاط الاستثمار الأمريكي فيها، الذي انتعش من المساعدة الأمريكية المقدمة لها، والتي بلغت ذروتها في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، وقدرت حوالي ٩١٥ مليون دولار، واحتلت المساعدة نسبة ٤٩% من إجمالي واردات منطقة الاحتلال الامريكي- البريطاني الموحدة والبالغة ١,٨٥٤ مليون دولار، مقارنة بالمساعدة البريطانية التي لم تكن بالشيء الكبيرة، لانها تتلقى هي الاخرى مع فرنسا المساعدات الأمريكية، وهذا منح القرار الأمريكي سطوة في ألمانيا الغربية، توزعت المساعدة الامريكية بين الآلات الزراعية والتبغ والقطن ومواد الكيماوية والغذائية والسلع المصنعة. وتم منح قروض قدر مجموعها حوالي ١,٤ مليار دولار بين عامي (١٩٤٩-١٩٥٢)، وان ما

قدم من المشروع بشكل منح بلغت ١,١٧٣ مليار دولار، وقروض بلغت ٢١٦ مليون دولار بين (نيسان ١٩٤٨ - حزيران ١٩٥٢) (Nichols & Loescher, 1989, p. 134).

لذلك وصِفَ المشروع حسب رأي البعض انه المنقذ والمساعد في بناء المانيا الغربية، ووسيلة لتحفيز اصلاح العملة الالمانية، وطرح برنامج اقتصاد السوق الاجتماعي عام ١٩٤٨، ومحفز الى وضع القانون الاساسي للدستور الالمانى الغربى عام ١٩٤٩، وايضا حافظ الى تحمل المانيا الغربية مسؤولية اعباء جرائم النازية والحرب. مع ان لم تسجل مساعدة مارشال سوى أقل من ٥ % من الدخل القومي الألماني، لانه في الوقت تتلقى ألمانيا الغربية المساعدة، كانت ايضا تدفع تعويضات ومدفوعات استرداد تتجاوز مليار دولار سنويا. والأهم من ذلك، دفعهم ٧,٢ مليار مارك ألماني سنويا أي ما يعادل (٢,٤ مليار دولار) الى الحلفاء مقابل تكاليف احتلال ألمانيا. وهذا يعني ان عوائد مشروع مارشال في ألمانيا الغربية كانت تعود في صالح الخزانة الأمريكية وحلفائها (Henderson, 2002, p. 2).

النقطة الأساسية في مدى استفادة ألمانيا الغربية من مشروع مارشال، تتضح من نصيب الفرد الألماني من المشروع والتي تقدر ١٢ دولار للفرد بالمقابل نصيب الفرد النمساوي ٣٦,٢ دولار للفرد، وبلغ معدل النمو السنوي الألماني ٥,٤% اقل بكثير من معدل النمو السنوي للبقية الدول المشمولة بالمشروع الذي بلغ نسبته ٨%. وان مجموع المساعدات التراكمية من مارشال وبرامج المساعدات الأخرى إلى المانيا الغربية بلغ ٢ مليار دولار حتى منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين. ومع ذلك كان مستوى النمو الاقتصادي الألماني اعلى من مستواه في الدول الاوروبية الأخرى التي تلقت مساعدات كبيرة من مشروع مارشال (Henderson, 2002, p. 3).

أي ان المشروع لم يكن وراء الانتعاش الاقتصاد الألماني الغربي، لكن كان محفز له. ومن خلال الشروط السخية الأمريكية خلال مراحل الأزمة مع الكتلة الشيوعية، بمنح الولايات المتحدة الأمريكية السيولة المالية، والمساعدة الفنية، والقروض المقدمة في المشروع إلى الشركات الألمانية البالغة ٧٢٩ مليون مارك، عادت بفوائد عالية إلى المصارف

الأمريكية. حتى ما تحقق من زيادة في الطاقة الكهربائية العامة في ألمانيا البالغة ٧٠% بين عامي (١٩٤٨-١٩٥٢) كان لخدمة الإنتاج الصناعي الألماني الذي سمح لألمانيا في تصدير الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية إلى حلفائها من الدول الغربية، لحاجتهم لتعزيز قوتهم الدفاعية امام المعسكر الشيوعي، وازمة الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) بين الطرفين محفز ذلك، فبدأت تحولات إستراتيجية، وما يلفت بالأمر ان كل ما سعت اليه الدول المحتلة في المانيا بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية هو تدمير قوتها العسكرية، لكن الموقف تغير بعد اعوام قليلة حينما حفزت الولايات المتحدة الأمريكية التصنيع العسكري الألماني على الإنتاج، فمذ ايار ١٩٥٠ كان هناك جهود سرية لإنشاء قوة ألمانية تعمل لحماية أوروبا الغربية من أي تهديد سوفيتي اثناء التصعيد في الحرب الكورية. وفي عام ١٩٥١ تم ايقاف عمليات تفكيك المصانع، مما رفع معدل الصادرات الألمانية إلى حلفائها، فضلا عن عمل الشركات المساهمة المشتركة الألمانية- الأمريكية في مجالات متعددة منها صناعة السيارات، والمواد الكيماوية وغيرها، وسط اجواء زيادة الطلب المحلي وتعافيه من آثار الحرب العالمية الثانية (Payne, 2011, p. 3). كما تم رفع السيطرة الأمريكية عبر المفاوضات العليا للحلفاء على الامور الخارجية والمالية في ألمانيا الغربية بشكل فعلي، وايضاً، دعم انضمامها إلى المجتمع الأوروبي عبر إشراكها في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب. وفي اعتمادها على السلع المحلية بدل استيرادها السلع المصنعة خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، حقق ذلك مردود اقتصادي كبير لألمانيا الغربية، بعدما قللت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا نسبة صادراتهم إلى ألمانيا الغربية نسبة ٤١% وحذت بلجيكا وهولندا وسويسرا والسويد حذو حلفائهم، وخفضوا صادراتهم اليها نسبة ٦٦%، وعكس ذلك قدرة المانيا على الاعتماد الذاتي في نمو اقتصادها. وليس هذا فحسب، بل تمكنا من التوصل لاتفاق في تسديد الديون والتعويضات التي بذمتها في اجتماع وزراء الخارجية في لندن عام ١٩٥٣، وايضاً، بتسديد حوالي ١,١ مليار دولار عن تلك المساعدة الأمريكية، ودفع تكاليف احتلال تقدر بأكثر من ٢,٤ مليار دولار أمريكي

سنويا من عوائد الإنتاج الصناعي الألماني* - (Bark & Grees, 1989, pp. 251-254).

بالنتيجة فان نجاح مشروع مارشال مكن الولايات المتحدة الأمريكية في ترويج برامج المساعدة الأمريكية دولياً، وأصبح جزء من دبلوماسية وسياسيتها، مع تحقيق عوائد مادية كبيرة إلى الخزانة الأمريكية. لكن الحقيقة ان تفوق الامكانية الصناعية الألمانية هي التي شجعت السياسة الأمريكية ان توظف هذه الامكانية في صالحها، ومن خلالها حققت الولايات المتحدة الامريكية مصالحها الاستراتيجية في أوروبا.

لان وفق المشروع الذي شمل المانيا الغربية بين عامي (١٩٤٧-١٩٥٢)، زاد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية واوروبا، وربط الاقتصاد الاوربي المتعطل بالسوق الامريكي اكثر، مما ادى إلى زيادة الإنتاج الصناعي الامريكي، وفتح الاسواق الاوربية امام المنتج الامريكي، وهذا خفض معدل الفائض التجاري الامريكي. وأيضاً، مساعدة الاقتصاد الامريكي من خلال جعل شركائه التجاريين اكثر ثراء، وضمان التأييد والدعم الاوربي لاي تحرك امريكي عالمياً وفي كافة المجالات. ومن جانب اخر منع نشوب صراع اوربي مستقبلاً. ومن اجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والتعاون بين الدول الغربية، لكي لا ينجر إلالمان، ومن بعدهم الأوروبيين إلى احضان الشيوعية ويكون الامر بمثابة الضربة للولايات المتحدة الامريكية ولجهودها في ان يكون لها نفوذ وقرار في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. كل ذلك انساق ضمن سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي. وبدى هذا الامر واضح من كشف وثائق الارشيف السوفيتي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ان هناك رغبة للسوفيت المشاركة بمشروع مارشال، بينما لم يكن هناك رغبة امريكية في توسيع المشروع خارج حدود حلفائها الغربيين (Toussaint, 2006, p. 2).

* لابد من الذكر انه استمر منح المساعدة الأمريكية حتى بعد مشروع مارشال بتقديم وكالة التنمية الدولية - الامريكية ٢٠٠ مليون دولار إلى المانيا بين عامي ١٩٥٤-١٩٦١. وقلب المعادلة حين حقق زيادة في الصادرات الألمانية التي أنعشت تجارتها الخارجية وساعد على تحسين ميزان المدفوعات بما يحافظ على الرأسمال الداخل للاقتصاد الألماني.

وهذا ما بينه المؤرخ الأمريكي دكستر بركنز ان قوة الاقتصاد الامريكي استخدم بشكل فعال لتعضيد النفوذ الامريكي، والدور المهم لمشروع مارشال في انعاش اقتصاديات أوروبا الغربية، وفي تبعية الاقتصاد الأوروبي للاقتصاد الامريكي (مردان، ٢٠١٤، صفحة ٥٦).

لكن هناك حقيقة لا جدال فيها على الرغم من توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠ بشطرها الغربي والشرقي ومن بعدها انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنظومته الشيوعية، لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية مؤثرة في القرار السياسي ألماني الى الان، فضلا عن وجود قواعدها في ألمانيا، ومع وجود المصالح الاقتصادية المتبادلة بينهما. بالنتيجة ان الولايات المتحدة الأمريكية تترك دائما بصمة أو اثر في الدول التي تحتلها حتى بعد منح تلك الدول السيادة، ويمكن القول أنها سيادة مظلة.

الخلاصة:

ان الاقتصاد الألماني كان مرهون بالاقتصاد الأمريكي منذ ان عقد الطرفين اتفاقية في عام ١٩٢١، وبمثابة خطوة تجاه اجتماع مصالح الراسماليين والمستثمرين الأمريكيان والصناعيين والرسماليين الألمان، وبفضلها ايضاً، منحت للولايات المتحدة الأمريكية والمستثمر الأمريكي في ألمانيا المشاركة في مباحثات التعويضات الالمانية إلى الحلفاء التي قدم الجانب الأمريكي خلال هذه المباحثات مشروع داوز ١٩٢٤ في توفير الرأسمال إلى ألمانيا بشكل قروض لتتهدض الاخيرة اقتصاديا، وتسد ما عليها من تعويضات إلى الحلفاء الأوربيين المدينين للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي اصبح الاقتصاد الأوربي الغربي يدور في فلك الاقتصاد الأمريكي، القائم على الصفقات والحسابات المالية والتجارية منذ ذلك الوقت.

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع منظومة راسمالية تحت قيادتها بعد الحرب العالمية الثانية، وان يكون في هذه المنظومة اقتصادها مركز للاقتصاد الأوربي الغربي، ورسمت معالمه في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، وجعلت من مشروع مارشال عام ١٩٤٧ اولى صوره في أوروبا تحت مسمى انعاش اقتصاد أوروبا. وذلك لتجنب حدوث

أزمة اقتصادية مماثلة لازمة ١٩٢٩. ووضعت إستراتيجية أكثر إدارة لملف الدعم الخارجي لأجل خدمة الامن القومي الأمريكي، باستبدال منح القروض من قبل الرأسماليين والمصرفيين تحت اشراف وزارة الخارجية الأمريكية الذي كان معمول به قبل الحرب العالمية الثانية، وحل محله برنامج المساعدة الأمريكية الذي يقدم منح وقروض ومساعدات انمائية اقتصادية وعسكرية كجزء من السياسة الخارجية الامريكية إلى دول الممنوحة المساعدة، لما للمساعدة من مردود اقتصادي، وسياسي في فرض الهيمنة الأمريكية.

قائمة المصادر:

المصادر الاجنبية:

- Abelshauer, W. (1981). Wiederaufbau Vor dem Marshall Plan, in: Vierteljahrshefte fur Zeitgeschichte Band 29. German.
- Baker, J. C. (2002). the Bank for International Settlements Evolution and Evaluation. Praeger.
- Bark, G., & David R, D. (1989). A history of West Germany, Vol 1 (from shadow to substance). Oxford.
- Boemeke, F., Glaser, M., Gerald, D., & Elisabeth . (1998). The Treaty of Versailles: A Reassessment after 75 Years (Publications of the German Historical Institute). United Kingdom: Cambridge University Press.
- Cullather, N. (2007). The Foreign Policy of The Calorie, The American Historical Review (Vol, 112, No.2 ed.).
- Encyclopedia Britannica. (1975). london.
- Forsythe, D. P. (1989). Humanitarian Assistance in U.S. Foreign Policy(1947-1987). (B. N. Loescher, Ed.) Notre Dame, U.S.A.
- Henderson, D. R. (2002). German Economic Miracle. Retrieved from <https://www.econlib.org/library/Enc/GermanEconomicMiracle.html>.
- Heyde, P. (1998). Das Ende der Reparationen. Deutschland, Frankreich und der Youngplan 1929-1932. Paderborn : Schöningh.

- Kent, B. (1989). The Spoils of War: The Politics, Economics, and Diplomacy of Reparations(1918-1932). Oxford.
- Le Bor, A. (2013). the Shadowy History of the Secret Bank that Runs the World. Newyork.
- Link, W. (1970). Die amerikanische Stabilisierungspolitik in Deutschland 1921-1932. Düsseldorf: Droste Verlag.
- Nichols, Loescher, Bruce, & Gil. (1989). The Moral Nation: Humanitarianism and U.S. Foreign Policy Today. Notre Dame, U.S.A.
- Paterson, T., & other. (2000). American Foreign relation a History since 1895 (Vol. II Ed.5th ed.). Boston.
- Payne, C. (2011, Aug 7). Economic Revival of West Germany in the 1950s and 1960s. Retrieved from www. e-ir. info.
- Steiner, Z. (2007). The Lights that Failed: European International History 1919-1933. United Kingdom: Oxford University Press.
- Strouse, J. (1999). Morgan: American Financier, Random House. U.S.A.
- Toussaint, E. (2006, Oct 24). the Marshall Plan and the Debt Agreement on German debt. Retrieved from cadtm.org.

المصادر العربية

- احسان عبد الهادي سلمان النائب. (٢٠٠٣). المسألة الألمانية من وحدتها إلى اعادة توحيدها. السليمانية.
- احمد الشيباني. (١٩٤٩). الإهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال، دار اليقظة العربية. دمشق.
- ارنست فولفو. (٢٠١٦). صندوق النقد الدولي (قوى عظمى في الساحة العالمية). (عدنان عباس علي، المترجمون) الكويت.

- ايوجين دافيدسون. (١٩٦٠). بعث ألمانيا. (شفيق اسعد فريد، المترجمون) اصدار جمعية الوعي القومي.
- باهر مردان. (٢٠١٤). الإستراتيجية الأمريكية الاهداف والوسائل والمؤسسات. بكين.
- ج. ب دروزيل. (١٩٦٦). التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى يوم). (خيري حمادة، المترجمون) القاهرة.
- جمال البنا. (١٩٧٧). ظهور وسقوط جمهورية فايمار (مأساة التخبط في اتخاذ المواقف). القاهرة.
- جواد كاظم بكري. (٢٠١١م). فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية ٢٠٠٨ (المجلد ط١). بيروت.
- جورج راسي. (١٩٧٧). الاشتراكية والشركات المتعددة الجنسيات. بغداد.
- رمزي زكي. (١٩٨٧م). التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث (الإصدار العدد ١٨١). الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- روبرت جي ماكمان. (٢٠١٤). الحرب الباردة، (مقدمة قصيرة جدا). (محمد فتحي خضر، المترجمون) مصر: مؤسسة هنادي.
- شادي عبد السلام. (٢٠٠٧). الولايات المتحدة الأمريكية. مصر.
- عبد العظيم رمضان. (١٩٩٧). تاريخ أوروبا والعالم الحديث (من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة). مصر.
- علي البديري. (٢٠٠٩). على هامش الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي. مجلة مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية.
- محمد محمود السروجي. (٢٠٠٥). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين. الاسكندرية.
- مكسيم لوفانفر. (٢٠٠٦). السياسة الخارجية الأمريكية (المجلد ط١). بيروت.

المصادر المترجمة

- Ihsan Abdul Hadi Salman, MP. (2003). The German question from its unity to its reunification. Sulaymaniyah.
- Ahmed Al-Shaibani. (1949). The colonial goals behind the Marshall Project, Arab Vigilance House. Damascus.
- Ernst Volvo. (2016). The International Monetary Fund (a superpower in the global arena). (Adnan Abbas Ali, translators) Kuwait.
- Eugene Davidson. (1960). Resurrection of Germany. (Shafiq Asaad Farid, The Translators), published by the National Awareness Society.
- Baher Mardan. (2014). American strategy: goals, means, and institutions. Beijing.
- C. B Druzil. (1966). Diplomatic history (world history from World War II to today). (Khairy Hamada, The Translators) Cairo.
- Jamal Al-Banna. (1977). The rise and fall of the Weimar Republic (the tragedy of confusion in taking positions). Cairo.
- Jawad Kazem Bakri. (2011AD). The American Economy Trap The 2008 Financial Crisis (Vol. 1). Beirut.
- George Rassi. (1977). Socialism and multinational corporations. Baghdad.
- Ramzi Zaki. (1987 AD). The Monetary History of Underdevelopment, a study of the impact of the international monetary system on the historical formation of backwardness in Third World countries (Issue No. 181). Kuwait: World of Knowledge Series.
- Robert J. McMann. (2014). The Cold War, (a very short introduction). (Mohamed Fathi Khadr, the translators) Egypt: Hanadi Foundation.
- Shadi Abdel Salam. (2007). Woes United States of America. Egypt.
- Abdul Azim Ramadan. (1997). History of Europe and the modern world (from the emergence of the European bourgeoisie to the Cold War). Egypt.
- Ali Badri. (2009). On the sidelines of the contemporary global economic crisis, the global economic crisis (1929-1933) and its repercussions on the major countries influencing the international system. Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies.
- Muhammad Mahmoud Al-Sarouji. (2005). The policy of the United States of America from independence to the middle of the twentieth century. Alexandria.
- Maxime Lefebvre. (2006). American Foreign Policy (Vol. 1). Beirut .